



HEINRICH BÖLL STIFTUNG

الشرق الأوسط

نحو خطوات ملموسة تجاه عدالة إنتقالية في سوريا:
"هلق لوين؟"



anwarts

حايد حايد
تشرين الأول/أكتوبر
2017

3

مقدمة

4

لمحة عامة عن الجهود المبذولة في مسار العدالة الإنتقالية في سوريا

5

نحو خطوات ملموسة تجاه العدالة الإنتقالية

5

الولاية القضائية العالمية: وسيلة للمحاكمة الجنائية

6

توثيق الانتهاكات تمهيداً لتطبيق العدالة

8

تعزير العدالة الإنتقالية: الحفاظ على زخم المساءلة

8

من ضحايا إلى لاعبين: تمكين الضحايا من التعبير عن مطالبهم

8

10

الرؤية: غياب استراتيجيات للتعامل مع التحديات المستقبلية

12

الخاتمة: مضاعفة المساعي نحو العدالة الإنتقالية

17

عن الكاتب

17

شكر وتقدير

- لا شك أنّ المساءلة والعدالة كانتا من بين المطالب الأولى التي أشعلت فتيل الثورة الشعبية السورية في آذار/ مارس ٢٠١١. نتيجة لذلك، يستعد الناشطون السوريون ومنظمات المجتمع المدني في سوريا منذ سنوات عدّة لعملية العدالة الإنتقالية ما بعد النزاع على الرغم من عدم وضوح زمن وكيفية انتهاء النزاع السوري. في البداية، تركّزت غالبية هذه الجهود على تعزيز قدرات الناس المحليين وتوعيتهم بأهمية العدالة الإنتقالية، فيما سعى آخرون إلى توثيق الانتهاكات المرتكبة وأجروا استشارات مع المجتمعات المحلية لتكثيف العملية المستقبلية مع حاجاتهم ومطالبهم. لكن ما لبثت أن تلاشت آمال تحقيق عملية انتقالية سريعة وكاملة في المستقبل القريب بسبب الديناميكيات السياسية والعسكرية المتغيرة للنزاع السوري.
- تتناول هذه الدراسة، التي تستند بوجه خاص إلى مقابلات مباشرة مع ١٥ منظمة وعامل في موضوع العدالة الإنتقالية، التكتيكات الحالية التي يعتمد عليها هؤلاء اللاعبون لتحويل الجهود التي يبذلونها في عملية العدالة الإنتقالية خلال النزاع إلى خطوات ملموسة. تتناول كذلك الأمر الاستراتيجيات والفجوات في التعامل مع الديناميكيات السياسية والعسكرية المتغيرة للنزاع السوري. وأخيراً، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات للاعبين السوريين والدوليين من أجل التخطيط لاستراتيجياتهم وتكتيكاتهم، وتكثيفها مع القيود والتحديات بشكل أفضل.
- مع إدراك هذه القيود والتحديات، تركّز غالبية المنظمات السورية جهودها على الحرص على عدم مصادرة مسألة المساءلة مستقبلاً. هذا وقد بدأ بعض اللاعبين بتغيير خططهم على المدى القصير بحثاً عن آليات مساءلة سابقة للعملية الإنتقالية، مثل اعتماد مبدأ الولاية القضائية العالمية لمقاضاة مجرمي الحرب في أوروبا، في حين بدأ آخرون بتعديل خططهم مثل اللجوء إلى التوثيق بما يتناسب مع كفاح طويل لتحقيق العدالة، هذا فضلاً عن التزايد البسيط لعدد المبادرات التي تهدف إلى السماح للضحايا برفع الصوت. ، فيما بدأ عدد قليل من المنظمات فقط بالعمل على أساس متخصص لمعالجة البعض من هذه المسائل.
- بالرغم من هذه الجهود، تبدّدت الآمال بقيام حكومة ما بعد النزاع تدعم عملية تحقيق عدالة انتقالية شاملة. فهناك انطباع عام بأن مجرمي الحرب، من مختلف الأطراف المتقاتلة، سيشكّلون على الأرجح جزءاً من الفترة الإنتقالية، الأمر الذي سيجعل عملية الإنتقال السياسي أكثر تعقيداً ويقوّض المساعي نحو العدالة الإنتقالية. مع ذلك، تعمل قلة من المنظمات فقط بشكل مستقل وموقّت لمعالجة بعض من المشاكل المتوقّعة بينما تركّز باقي المنظمات على تحديد الحاجات والأولويات الحالية ذلك أن العمل على استراتيجيات لمستقبل مجهول قد يكون بمثابة مضيعة للوقت والجهد.
- مع ذلك، لا تقتصر صعوبة التنبؤ بالمستقبل فحسب على التحديات التي قد تنشأ، إنما أيضاً على الفرص القادمة. فهناك الكثير من العوامل المساعدة، مثل ترقّب الشعب إلى العدالة، وحجم الانتهاكات، والمساعي المتزايدة لمحاسبة الفاعلين، التي من شأنها مساعدة المنظمات السورية في جهودها لتحقيق العدالة الإنتقالية عندما يحين الوقت.
- تبين هذه الدراسة أيضاً ما يقوم به اللاعبون السوريون والدوليون لتكون أنشطتهم فعّالة ومؤثّرة قدر الإمكان في تحديد مستقبل سوريا. لذلك من المهم أن يقوم اللاعبون السوريون بإدارة التوقعات، وتعزيز انفتاحهم، وإعداد تقارير شفافة، وتمكين الضحايا من المطالبة بحقوقهم، والعمل على خطط جماعية حول كيفية التعامل مع التحدّيات المتوقعة في المستقبل المتوسط الأجل. وعلى نحو مماثل، على اللاعبين الدوليين تأمين أموال طويلة الأجل، وتوفير بناء للقدرات بحسب الحاجات، ومواصلة الضغط تحقيقاً للعدالة والمساءلة، والامتناع عن تسييس مساعي المساءلة.

«إن أنكرنا العدالة، نكون أنكرنا إنسانيتنا.»

- مازن درويش، محامٍ وناشط¹

لا شك أنّ المساءلة والعدالة كانتا من بين المطالب الأولى التي أشعلت فتيل الثورة الشعبية السورية في آذار/ مارس ٢٠١١. نتيجة لذلك، يستعد الناشطون السوريون ومنظمات المجتمع المدني في سوريا منذ سنوات عدّة لعملية العدالة الانتقالية ما بعد النزاع على الرغم من عدم وضوح زمن وكيفية انتهاء النزاع السوري. في البداية، تركزت غالبية هذه الجهود على تعزيز قدرات الناس المحليين وتوعيتهم بأهمية العدالة الانتقالية. فيما سعى آخرون إلى توثيق الانتهاكات المرتكبة وأجروا استشارات مع المجتمعات المحلية لتكييف العملية المستقبلية مع حاجاتهم ومطالبهم.

لكن ما لبثت أن تبددت آمال تحقيق عملية انتقالية سريعة وكاملة في المستقبل القريب بسبب الديناميكيات السياسية والعسكرية المتغيرة للنزاع السوري. وقد أضاف عامل التدخل العسكري التدريجي للكثير من اللاعبين الخارجيين في سوريا طبقة إضافية تمثلت بنزاعٍ بالوكالة تغطي عليه المصالح الخارجية. في غياب مفاوضات سلام موثوقة وأي حل منظور للنزاع، بدأ الكثير من السوريين يشعرون بالعجز وعدم القدرة على التحكم لا بالحاضر ولا بالمستقبل. كذلك، فإنّ العدد الهائل للجرائم المرتكبة من آلاف اللاعبين المحليين والأجانب، المشاركين في الوقت عينه في مفاوضات السلام أو حتى الراعين لها، قد جعل المحادثات حول العدالة الانتقالية أكثر تعقيداً.

مع إدراك هذه القيود والتحديات، تركز غالبية المنظمات السورية جهودها على ما يمكنها فعله لتعزيز فرص تطبيق العدالة الانتقالية في المستقبل. كذلك، بدأت منظمات أخرى بتغيير خططها على المدى القصير للبحث عن آليات مساءلة سابقة للعملية الانتقالية أو بتعديل أنشطتها بما يتناسب مع الكفاح الطويل لتحقيق العدالة الانتقالية، فيما بدأ عدد قليل من المنظمات فقط بالعمل على أساس متخصص لمعالجة البعض من هذه المسائل. في هذا السياق، تبدو احتمالات تحقيق عدالة إنتقالية جديّة ومنصفة في المستقبل القريب ضئيلة، لكن هل هذا هو الواقع فعلاً؟ وإذا كان كذلك، ما الذي يمكن فعله لتغييره؟ ما هي العوامل المساعدة، ما هي الحاجات وكيف يمكن تلبيتها؟

يهدف هذا البحث إلى الحث على فهم أفضل للتكتيكات الحالية المعتمدة من المنظّمات والعاملين في موضوع العدالة الانتقالية من السوريين لتحويل الجهود التي يبذلونها في عملية العدالة الانتقالية خلال النزاع إلى خطوات ملموسة. يتناول كذلك الأمر الاستراتيجيات والفجوات في التعامل مع الديناميكيات السياسية والعسكرية المتغيرة للنزاع السوري، ويسعى أيضاً إلى تزويد اللاعبين وصنّاع السياسة السوريين والدوليين بمجموعة من التوصيات من أجل التخطيط لاستراتيجياتهم وتكتيكاتهم، وإعدادها، وتكييفها مع مثل هذه القيود والتحديات بشكل أفضل.

تستند هذه الدراسة إلى البيانات الأولية التي جمعت من ١٥ مقابلة شبه موجهة مع منظمات سورية والعاملين في موضوع العدالة الانتقالية . أجرى الكاتب المقابلات بين شهري آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠١٧ عبر (التواصل الإلكتروني، كالمكالمات عبر السكايب أو الواتساب)، وعمد إلى اختيار الجهات التي تمّت مقابلتها على أساس مدى ارتباط النشطاء السوريين الذين يعملون على هذا الموضوع، والقدرة للوصول اليهم والتواصل معهم. ليس جلياً مدى شمول ما تم مناقشته في هذه الورقة لكل جوانب المسألة، لكن ثمة إجماع كبير بين الأشخاص التي تمت مقابلتهم حول المواضيع التي تمت مناقشتها والتي تسلّط هذه الدراسة الضوء عليها، مما يشير إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لها من قبل اللاعبين المحليين والدوليين العاملين على هذا الموضوع في سوريا.

لمحة عامة عن الجهود المبذولة في مسار العدالة الإنتقالية في سوريا

«يجب أن تكون العدالة الإنتقالية شاملة، وجامعة، وشرعية للنجاح في مساعدة الضحايا وأسرههم على المضي قدماً والتعايش مع جميع أبناء بلدهم».

- مصطفى حديد، مدير مشروع «دولتي»^٢

بالرغم من عدم وجود تعريف وطني لما يجب أن يكون عليه مفهوم العدالة الإنتقالية في سوريا، يتفق العاملون من السوريين في هذا المجال عموماً على ضرورة أن تجمع مقاربة العدالة الإنتقالية بين تعزيز المساءلة، والانتصاف، والمصالحة بين جميع السوريين لمحاسبة الفاعلين، بما يعين على الجهود الرامية إلى تخطي الانقسامات بين مختلف المجتمعات، ولا يعيقها. هناك إجماع عام أيضاً على ضرورة أن تتّصف العملية بالمرونة والإبداع عند اختيار مختلف الآليات وعلى ضرورة أن يتولّى السوريون إدارة العملية بجميع مراحلها.^٣ يشدّد العاملون من السوريين في هذا المجال كذلك الأمر على أهمية أن تكون العملية شاملة من خلال التأكد من مشاركة عدد كبير من السوريين واحترام التنوع الثقافي، والإثني، والديني للمجتمعات السورية.^٤

تحاول المنظمات السورية، لهذه الغاية، بناء معرفتها حول العدالة الإنتقالية وآلياتها منذ بدء الانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١١، إذ أن معظمها يركّز على تدريب الناشطين والمنظمات المحلية لتعزيز قدرتهم والسماح لهم بإدارة عملية العدالة الإنتقالية. ومن ضمن هذه الجهود المبذولة تنظيم ورشات عمل، وإنتاج فيديوهات تعليمية، ونشرات، وكتيبات تدريبية حول مختلف آليات العدالة الاجتماعية، بما في ذلك جمع الأدلة. تنشط بالتالي، منذ العام ٢٠١١، عشرات المنظمات وآلاف الناشطين في مجال توثيق الانتهاكات وجرائم الحرب المستمرة في سوريا في سبيل حفظ الأدلة والمعلومات الخاصة بالانتهاكات المرتكبة، ومسارح الجريمة، والأسلحة المستخدمة، والمعلومات الشخصية عن الناجين والشهود، ناهيك عن توثيق بعض المنظمات قصص اللاجئين السوريين وشهاداتهم.

في المقابل، نفّذت هذه المنظمات عدداً من المبادرات والحملات ضمن المجتمعات المحلية لتوعيتها وجعلها أكثر استعداداً للعمل من أجل تحقيق عدالة انتقالية، وذلك بهدف زيادة مشاركة الأشخاص في التبليغ عن الانتهاكات المستمرة وتوثيقها، وتوليد ضغط مجتمعي كبير لضمان تنفيذ هذه العملية مستقبلاً. يجري اللاعبون السوريون أيضاً مشاورات مع أطراف محلية حول مسائل مرتبطة بالعدالة الإنتقالية لمعرفة حاجاتها، وإدارة توقعات الشعب، وتكييف العدالة الاجتماعية مع الحاجات والسياق المحلي. إلى ذلك، تؤدّي هذه المنظمات دوراً مهماً في القيام بأنشطة تشاورية للاطلاع أكثر على كيفية رؤية السوريين الذين يعيشون في أماكن مختلفة، إن في سوريا أو في البلدان المجاورة، للنزاع المستمر، وكيف يريدون للعدالة الإنتقالية أن تتم في سوريا بعد انتهاء الصراع، فضلاً عن وضعها خرائط طرق يمكن استخدامها لقيادة عملية تنفيذ العدالة الاجتماعية ومراقبتها عند الإمكان.

مع ذلك، أُنشِجَت المساعي نحو العدالة الإنتقالية في سوريا أيضاً أخطاءً تقوّض مصداقية هذه العملية واللاعبين المشاركين فيها. فبعض المجموعات العاملة على هذه المسألة كان يفترق إلى المعرفة والخبرة حول الموضوع، الأمر الذي أفضى إلى نتائج معاكسة. يشير مصطفى حديد، مدير مشروع دولتي، في هذا الإطار: «لم يكن التدريب والتوعية بخصوص موضوع العدالة الإنتقالية يتمان دوماً على يد مدربين مؤهلين ومطلّعين. لذلك حصل تشويه في المفهوم وسوء فهم للفكرة والفلسفة وراءه، الأمر الذي أدّى إلى تأليب الكثير من الناس ضده».^٥ ساهمت هذه الأخطاء أيضاً في إعطاء أملٍ كاذب للضحايا بخصوص مدى إمكان تحقيق العملية ومنافعها، الأمر الذي أثار الامتنعاض، وفلّة الثقة، والخيبة حيال العملية.^٦

تمت إدارة الدورات التدريبية وتنسيق الاجتماعات حول العدالة الإنتقالية إلى حد كبير خارج سوريا، بالرغم من أن بعض الأجزاء من البلاد كانت آمنة نسبياً. وقد ساهم ارتفاع تكلفة تنظيم الاجتماعات والتدريبات، التي كانت تُعقد في أكثر الأحيان في فنادق، إلى اعتبار هذا النوع من الجهود غير ضروري ومضيق للموارد. هذا وارتأى بعض السوريين داخل البلاد ضرورة تخصيص هذه الموارد لمسائل أكثر عجلة، الأمر الذي أثار مشاعر من التوتر والسلبية بين المجتمعات المحلية إزاء العدالة الإنتقالية، واللاعبين والمواضيع التي كانوا يعملون عليها.^٧ بالإضافة إلى ذلك، استهدفت معظم ورشات العمل مجموعة صغيرة فقط من العاملين في هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى خلق فقاعة من الناشطين الذين أمضوا معظم وقتهم في قاعات التدريب دون أن يتاح لهم الوقت لتطبيق ما تعلّموه.^٨

كذلك، لم تبدل المساعي نحو العدالة الإنتقالية إلا بصورة مؤقتة دون أن تشكّل جزءاً من خطة عمل استراتيجية واضحة الأهداف والمعالم. فاتسم التعاون بين السوريين بالفوضوية إلى حد كبير، بالرغم من محاولات تنسيق الجهود المبذولة في إطار العدالة الإنتقالية، مما أدى إلى تكرار الجهود وهدر الموارد. بالإضافة إلى ذلك، لم توثّق الانتهاكات دوماً بشكل احترافي، الأمر الذي انعكس أدّى على الضحايا وضراً على الأدلة التي تم جمعها. فعلى سبيل المثال، بحسب قول مسؤول المشروع، في منظمة «اليوم التالي»، مهي غريب، «خلال الورشة التي نظمتها في الآونة الأخيرة لمعتقلات سابقات، أشارت المشاركات إلى أن بعض الناشطين الذي يوثّقون انتهاكات حقوق الإنسان لا يتبعون الإجراءات الأساسية كسؤال الضحايا عما إذا تمّت مقابلتهن من قبل، توفيراً للجهد. ونتيجة الأمر، أدّت أحياناً قلّة معرفة النساء اللواتي جرت مقابلتهن بأهمية استرجاع تفاصيل الانتهاكات بدقة إلى تجاهل بعض التفاصيل أو إضافة أخرى إلى شهادتهن، الأمر الذي يزعزع مصداقية الحالة. وقد عرّض هذا الأمر الناجين وأفراد أسرههم لأذى لا داعي له من خلال الحديث عن مآسيهم مراراً وتكراراً».^٩

نحو خطوات ملموسة تجاه العدالة الانتقالية

تواصل بعض المنظمات السورية جهودها العامة لبناء القدرات وتعزيز الوعي بأهمية العدالة الانتقالية، وتوثيق ما يرتكب من انتهاكات، والتشاور مع المواطنين المحليين لفهم حاجاتهم ومطالبهم. مع ذلك، بدأت منظمات أخرى بتغيير استراتيجياتها على المدى القصير بحثاً عن آليات مساءلة سابقة للعملية الانتقالية وأخرى أيضاً بتعديل أنشطتها بما يتناسب مع كفاح طويل لتحقيق العدالة الانتقالية. تسعى بعض المنظمات، مثلاً، إلى اعتماد مبدأ الولاية القضائية العالمية لمواصلة سعيها للوصول لطرق بديلة لتطبيق العدالة الجنائية أمام المحاكم الوطنية في الدول الأوروبية. في المقابل، بدأت منظمات أخرى بتوسيع عملية التوثيق التي تقوم بها، من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات لدعم مسارات قضائية أوسع مستقبلاً كالبحث عن الحقيقة، والتعويضات، وبرامج التأهيل، وذلك إدراكاً منها أن تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا قد يستغرق عقوداً من الزمن وأن الكثير من البيانات التي قامت بتوثيقها قد لا تكون مقبولة كأدلة قاطعة في المحاكم القضائية. على غرارها، تقوم قلة من منظمات المجتمع المدني السورية بتكييف طرقها في جمع البيانات من أجل إقامة دعاوى ضد بعض مجرمي الحرب. وعلى نحو مماثل، تكثف المنظمات التي تعمل على تعزيز العدالة الانتقالية جهودها على صعيد المناصرة لضمان عدم المساومة على موضوع المساءلة المستقبلية على طاولة المفاوضات والتخلي عنها. فضلاً عن ذلك، ازداد إلى حد ما عدد المبادرات التي تهدف إلى تشجيع الضحايا على تنظيم أنفسهم وتأمين الدعم الضروري لهم للتأثير على مسار العدالة الانتقالية المستقبلي.

الولاية القضائية العالمية: وسيلة للمحاكمة الجنائية

«من واجبا تجديد الأمل في نفوسهم (أي السوريين) من خلال إحقاق العدالة لإنقاذ الإنسانية داخل كل منا».

- خالد حواس، ناشط ومعتقل سابق¹

اضطرت منظمات المجتمع المدني السورية، بسبب عجزها حتى هذه اللحظة عن اللجوء إلى الآليات القضائية المحلية لمقاضاة مجرمي الحرب في سوريا، إلى البحث عن خيارات خارجية بديلة مجدية خلال مرحلة ما قبل العملية الانتقالية. وبما أن سوريا لم توقع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لا تستطيع هذه الأخيرة التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في سوريا من دون إحالة القضية إليها من قبل مجلس الأمن الدولي، مع العلم بأن روسيا والصين كاتنا تصدان أي محاولة للقيام بذلك من خلال استخدام حق فيتو مزدوج¹¹. بنتيجة الأمر، لجأ بعض مجموعات حقوق الإنسان والناشطين السوريين إلى وسائل قانونية أخرى سعيًا وراء طرق بديلة للوصول للعدالة الجنائية أمام المحاكم الوطنية الأوروبية، وذلك في الدول التي أدرجت القانون الجنائي الدولي في قانونها الوطني وتُتبع مبدأ الولاية القضائية العالمية، مثل ألمانيا، وفرنسا، وأسبانيا¹². الولاية القضائية العالمية هو مبدأ قانوني يسمح لمحاكم الدول أو يلزمها بمقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن مكان وقوع الجرائم وجنسية الجاني أو الضحية¹³. مع ذلك، حصرت دول كثيرة تطبيق هذا المفهوم على القضايا التي تكون فيها الضحية أحد مواطنيها أو في الحالة التي يكون فيها الجاني على أراضيها، مما يحد من قدرة الكثير من الضحايا السوريين على محاسبة الجناة، وقد يعزز المفهوم لديهم بأن حياة بعض الأشخاص أهم من حياة البعض الآخر.

في المقابل، لاتزال ألمانيا من البلدان القليلة التي لا تفرض أي قيود على استخدام الولاية القضائية العالمية للتحقيق في جرائم حرب ومقاضاة الفاعلين ولو لم يكن هناك رابط بين ألمانيا والانتهاكات المرتكبة في سوريا. يعمل، في هذا الإطار، عدد من المحامين ومجموعات حقوق الإنسان السورية، مدعومة من منظمات دولية، بالتعاون مع بعض الضحايا وعائلاتهم الذين يعيشون في ألمانيا¹⁴ على التقدّم بشكاوى ضد مسؤولين في النظام السوري متورّطين بشكل مباشر في ممارسات تعذيب ممنهجة:

يقول المحامي الناشط في مجال حقوق الإنسان، أنور البّي، «ساعد وصول عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى أوروبا على جمع معلومات من الناجين الذين انتقلوا إليها. ونظراً إلى وجودهم في ألمانيا، يسهل على السلطات المحلية أيضاً مقابلتهم والتحقيق في الجرائم التي عانوا منها». ¹⁵ لقد قام المدّعي العام الفدرالي بفتح التحقيقات، لكن هذه القضية لا تزال في أولى مراحلها ولا يمكن المضي بها قدماً ما لم يعتبرها النظام القانوني في ألمانيا جديرة بأن ترفع أمام المحاكم في ألمانيا، كونها تسهّل التزام الدولة بتحديد الجناة الذين طلبوا حق اللجوء في أراضيها ومحاسبتهم¹⁶. بالرغم من أن سوريين كثيراً يتمنون إدانة المتهمين المشتبه بهم وإصدار مذكرات توقيف بحقهم لتحويلهم إلى البلد الأوروبي المعني في حال مغادرتهم سوريا، إلا أنهم يعلمون بأن فرص تحقيق هذه النتائج قليلة وأن تحركاتهم رمزية بمعظمها. ¹⁷ مع ذلك، بعض الدعاوى تقام لأهداف معنوية، كلفت الانتباه إلى عجز الآليات القانونية الوطنية والدولية عن محاسبة مرتكبي جرائم الحرب. ولهذه الغاية، تهدف مساعي منظمات المجتمع المدني السورية بشكل أساسي إلى تجديد الثقة في القضاء وبعث الأمل في نفوس الضحايا. تستخدم الدول الأوروبية، حتى الآن، الولاية القضائية العالمية بشكل أساسي ضد مشتبه بهم لديهم صلات إثمًا بجماعات متطرّفة أو بأعضاء في فصائل متمرّدة متهمّة بارتكاب جرائم حرب. بالرغم من دعم الناشطون السوريون، إلى حد كبير، مقاضاة أولئك المشتبه بهم بسبب جرائمهم، لكنهم يحدّرون من مغبّة تطبيق اللاعبين الدوليين للعدالة بحق جرائم محددة، في حين يتم التغاضي عن المسؤولين الرئيسيين عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. يعلّق المدير التنفيذي للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وائل سواح، بالقول: «يعتمد العالم الانتقالية في تطبيق العدالة بحق بعض الأفراد الذين يتقاتلون مع متمرّدين أو

مجموعات أصولية. لكن يجب إحقاق العدالة لأن ذلك هو الصواب وليس لأنه ينسجم مع مصلحة البلدان المطبقة لها. فالعدالة الانتقائية تقضي على السلم وتضر بمفهوم العدالة نفسه. لذلك، يمكن تجديد الثقة في العدالة، من خلال إعادة التوازن في تطبيقها في الخارج»¹⁸.

بعد مرور أكثر من ست سنوات على الجرائم المرتكبة في سوريا، فقد الكثير من السوريين إيمانهم بالعدالة. توجّه، بالتالي، هذه الشكاوى رسائل واضحة للضحايا والجناة، وتشكّل وسيلة مقاومة يمكن للضحايا استخدامها. يشير المحامي الناشط في حقوق الإنسان، أنور البتي: «كل ما نقوم به هو توجيه رسالة واضحة للجاني بأن العدالة ستتحقق وأن ما من حل سياسي سيحميهم في المستقبل. سيحاسبون ولن يستطيعوا حماية أنفسهم. تلك أيضاً رسالة أمل للضحايا وللشعب السوري بأن الطريق نحو العدالة قد بدأ. لم يعد حلمًا، لا بل نحن نصنع العدالة بأيدينا العارية».¹⁹ يأمل بعض الناشطين السوريين أيضاً بأن تدعم هذه الدعاوى المساعي الرامية إلى إصلاح المؤسسات السورية في المستقبل، لا سيما أن بعض هذه الدعاوى ترفع ضد أجهزة أمنية محددة. يذكر معتصم السيوفي، المدير التنفيذي لمنظمة «اليوم التالي»، من جهته: «ستمع هذه الدعاوى، كما نأمل، من يسمون أسياذ الحرب ومؤسساتهم من مواصلة عملهم مستقبلاً، وستمع أيضاً البلدان الأوروبية من التعامل مع هؤلاء بسبب سجلاتهم الجنائية»²⁰.

شُر الكثير من السوريين، لا سيما الضحايا منهم وعائلاتهم، بسماع خبر إمكان لجوئهم إلى القضاء وحصولهم على تعويضات، بينما عبّر آخرون عن قلقهم بشأن الآثار المحتملة لمثل هذه الدعاوى. لذلك تركّز الجهود بشكل أساسي على لفت اهتمام الإعلام إلى هذه الدعاوى. في حين غابت الجهود الهادفة إلى خلق قنوات تواصل واضحة ومتاحة تتيح للسوريين الاطلاع على مجريات هذه الدعاوى وتطوراتها وتساهم في الحد من تضخيم التوقعات الشعبية بخصوص النتائج المتوقعة منها. من جهته، يشدّد بسام الأحمد، أحد الشركاء المؤسسين لمنظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» ومديرها التنفيذي: «المشكلة أن هذه التحركات لا تُرفق أحياناً باستراتيجية واضحة لإدارة توقعات الشعب، فيبالغ بعض اللاعبين، سواءً عن قصد أو عن غير قصد، في الأثر الذي يمكن إحداثه بواسطة الولايات القضائية الدولية أو يهملون ذكر القيود التي تحدّها، مما يؤدي إلى تضخيم توقعات الشعب»²¹ قد يؤدي بالتالي الفشل في تحقيق التوقعات الشعبية، وهو ما سيحدث على الأرجح، إلى خيبة أمل في أي مسارات قضائية مستقبلية، وفقدان الثقة بها، والضرر بمصداقيتها.

تري منظمات سورية أخرى، مثل المركز السوري للعدالة والمساءلة، بأن الشكاوى القانونية يجب ألا تقام لأغراض المناصرة في حال كانت احتمالات فوزها ضعيفة. بحسب المركز، وحدها القضايا الصغرى ذات الحيثيات القضائية والوضعية القوية يجب أن تحال إلى المحكمة لأن من شأن ذلك أن يزيد من احتمال فوزها. وبالتالي يمكن لهذا النجاح أن يؤسس لسوابق قانونية في المحاكم الأوروبية قد يكون لها أثر على الجناة في مواقع المسؤولية مستقبلاً. وعلى العكس، قد يؤدي غياب رؤية استراتيجية إلى إخفاقات على صعيد الدعاوى القانونية، الأمر الذي قد يضعف الاجتهاد القائم حول الولاية القضائية العالمية ويجعل الشرطة والمدّعين الأوربيين يعزفون عن متابعة مثل هذه الدعاوى مستقبلاً بالرغم من احتمالات نجاحها.²² مع ذلك، يرى مؤيدو إقامة دعاوى كبرى بأن فرص إقناع المدّعي العام الألماني بقبول القضايا الصغرى ضعيفة نظراً إلى ما تحتاجه من موارد ضخمة، وهو أمر سيصعب إقناع المكلفين بالضرائب به، إلا أن حجم القضايا يساهم في تكثيف الترويج الإعلامي للشكاوى وقد يساعد على تخصيص ما يكفي من الاهتمام للضغط على النظام لقبولها. فضلاً عن ذلك، من شأن التركيز فحسب على اتهام الصغار من الجناة إضعاف مصداقية الجهود القضائية، وتحقيق نتائج معاكسة تعزز الفكرة الشائعة بأن المجرمين في مواقع القيادة والمسؤولين عن الجرائم الوحشية الجماعية سيفلتون دوماً من العقاب. هذا وقد عبّر ناشطون آخرون عن خوفهم من تسييس الشكاوى التي تقام أمام المحاكم الأوروبية خدمة لمصالح البلدان الداعمة لها على حساب الضحايا السوريين.²³

توثيق الانتهاكات تمهيداً لتطبيق العدالة

«من المهم أن يعي الجناة بأنهم لن يتمكنوا من الاطمئنان بأنهم في مأمن من المقاضاة».

- شبنام مجتهدى، محللة قانونية واستراتيجية في المركز السوري للعدالة والمساءلة²⁴

تشارك عشرات المنظمات وآلاف الناشطين بفعالية في توثيق الانتهاكات وجرائم الحرب المستمرة في سوريا منذ بدء النزاع في آذار/مارس ٢٠١١، ويتركز عملها بشكل أساسي على جمع المعلومات حول الانتهاكات المتواصلة مثل أفلام الفيديو، والصور، والتصريحات، والمقابلات فضلاً عن بيانات وصفية محددة مثل مصدر الانتهاكات، وموقعها، وتوقيتها، وأنواعها وأساليبها، والمتورطين فيها. لا تزال منظمات سورية كثيرة تعنى بحقوق الإنسان تحاول توثيق جميع الانتهاكات الجنائية التي ترتكب في سوريا على صعيد حقوق الإنسان، وعلى الصعيد الإنساني والدولي. لقد بدأت منظمات المجتمع المدني السورية بتوسيع عملية التوثيق التي تتعهد بها، من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات لدعم مسارات قضائية أوسع مستقبلاً كالبحث عن الحقيقة، والتعويضات، وبرامج التأهيل، وذلك إدراكاً منها أن تحقيق العدالة الإنتقالية في سوريا قد يستغرق عقوداً من الزمن وأن الكثير من البيانات التي قامت بتوثيقها قد لا تكون مقبولة كأدلة في إطار الإجراءات القضائية. يحاول بعض اللاعبين، من جهتهم، وضع خارطة للانتهاكات التي تحصل في سوريا تدعمها معلومات حول الوضع السياسي والإنساني التي ارتكبت فيه هذه الانتهاكات، وذلك بهدف إرشاد التحقيقات المستقبلية ودعم لجان الحقيقة والمصالحة. يشير معتصم السيوفي، المدير التنفيذي لمنظمة اليوم التالي، في هذا الإطار: «يمكن استخدام هذه الأنواع من الوثائق للاعتراف بالناجين من النزاع، والتوعية حول الوضع الجاري في البلاد، والمساهمة في عمليتي إحياء الذكرى وكشف الحقيقة مستقبلاً».

يمكن استخدامها أيضاً لمنع مجرمي الحرب من أن يكونوا جزءاً من الحل السياسي وحكم البلاد في المستقبل.²⁵ ليس للصلح مكان في سوريا، الذي أدى النزاع فيها إلى دمار هائل في الأملاك العامة والشخصية، دون إيجاد حل لمسألة إعادة الممتلكات ودفع التعويضات كجزء من عملية العدالة الإنتقالية. لذلك قد يساعد جمع الأدلة أيضاً الحكومة الانتقالية على تحديد الأولويات مستقبلاً، وهو أمر ملح بوجه خاص لأن موارد الدولة لدفع التعويضات ستكون محدودة على الأرجح.²⁶

بالرغم من أن الاعتراف بأهمية التوثيق لا يزال هو عينه، تقوم قلة من منظمات المجتمع المدني السورية بتكييف مقاربتها لجمع البيانات لإقامة دعاوى بحق مجرمي حرب محددين. يزداد الوعي لدى هؤلاء اللاعبين بأن جمع كم كبير من الأدلة حول الجرائم الجماعية المرتكبة في سوريا غير كافية. لذلك بدأوا بالعمل على ربط تلك الأدلة بالجناة وبجرائم محددة سواء كانوا أفراداً، أو مجموعات، أو مؤسسات. يتطلب ذلك إنشاء أدلة إدارية مثل الحياة على تسجيلات للأوامر المعطاة، وهيكلية القيادة، وغيرها. نتيجة الأمر، بدأت بعض المنظمات بالعمل على جمع البيانات وإيداعها لحفظها في شكل واضح يمكن الاطلاع عليها بكل سهولة حتى بعد عقود من الزمن. يقول منسق المشروع السوري في منظمة «لا سلام بلا عدالة»، رامي نخلة، «نحن نجمع معلومات قدر الإمكان من مصادر مفتوحة وأيضاً من شركاء محليين سوريين آخرين. لقد أنشأنا قاعدة بيانات منذ عدة سنوات ونحن نعمل على تحسينها وعلى إضافة المزيد من الوثائق إليها».²⁷ يحاول بعض اللاعبين استخدام هذه النتائج لإقامة دعاوى حالياً، كتلك المقامة أمام المحاكم الأوروبية، بينما يواصل آخرون العمل على تحليل الأدلة من دون التقدم بدعاوى، إلى أن يحين الوقت، لكنهم يساهمون مع ذلك في الدعاوى من خلال تزويد المدعين بأدلة مهمة للقضايا الجنائية أو مساعدة البلدان على منع مجرمي الحرب من اتخاذ ملاذات آمنة فيها».²⁸

ازدادت أهمية هذه الجهود أكثر بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بعد إنشاء آلية دولية، حيادية ومستقلة لسوريا، تهدف إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان كافة في سوريا وتوثيقها وكشف الجناة المسؤولين عنها متى أمكن. بالرغم من أن الأمر المتحدة أنشأت مسبقاً لجنة تحقيق دولية مستقلة بشأن سوريا في آب/أغسطس ٢٠١١ للتحقيق في انتهاكات مزعومة في سوريا²⁹، إلا أن عملها ظل بمعظمه سرياً وتركز على التحقيق في الجرائم التي ارتكبت من دون تحديد مشتبه بهم. تأمل المنظمات السورية بالتالي أن تتمكن الآلية الدولية الحيادية والمستقلة من القيام بمسعى إضافي لإقامة دعاوى ضد الجناة متى يسمح الوقت بذلك للمحاكم. لذلك، يعتبر عمل هذه الآلية جوهرياً بوجه خاص لجمع كافة الأدلة المتاحة وحفظها، والاطلاع عليها من أجل التحضير لإقامة دعاوى وإحالتها إلى مختلف المحاكم التي تبدي استعداداً للنظر فيها عندما يحين الوقت. «نحن نحاول الاستفادة من الآلية الدولية الحيادية والمستقلة لإقامة دعاوى ضد مجرمي حرب لضمان مقاضاة أولئك المجرمين يوماً ما مهما طالت فترة انتظارنا لذلك»، حسبما يقول الرئيس التنفيذي للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وأثل سواح.³⁰

تحظى منظمات المجتمع المدني السورية بالاحترام الشديد وقد تمكنت من تحسين جهودها التوثيقية إلى حد كبير على مر السنوات القليلة الماضية، لكن عملها في موضوع المساءلة عرضها للانتقادات. لقد ركزت الكثير من المنظمات جهودها على الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية. فالقوات المؤيدة للنظام مسؤولة عن أكثر من ٩٠ في المئة من الانتهاكات في سوريا³¹، الأمر الذي يؤثّر، على نحو مفهوم، على قرار الكثير من المنظمات السورية بالتركيز على توثيق ما يرتكب من إساءات جسيمة من قبل النظام السوري. مع ذلك، لا بد من جمع المعلومات حول الانتهاكات التي ترتكبها مجموعات مسلحة وميليشيات أخرى، وتسليط الضوء عليها، وإلا فإن جهود المنظمات السورية ومصادقيتها قد تكون على المحك في المستقبل في حال بدت أنها منحازة.³² تساهم بعض الجهات المانحة أيضاً، بحسب بعض المنظمات السورية، في هذه المشكلة من خلال تمويل المساعي التي تركز على توثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل النظام السوري فحسب، بالرغم من عدم وجود دليل دامغ لإثبات هذه الروايات. «لا تهتم بعض الجهات المانحة إلا بتمويل المشاريع التي توثق انتهاكات النظام، وترفض تمويل مشاريع أخرى لتوثيق جرائم يرتكبها آخرون، مما يحدّ من قدرتنا على توثيق جميع الانتهاكات، الأمر الذي يسيء بدوره إلى سمعتنا»، بحسب قول بسام الأحمد، أحد الشركاء المؤسسين لمنظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» ومديرها التنفيذي.³³ على نحو مماثل، تم تسييس عملية الإعلان عن الأدلة حول حدوث انتهاكات جماعية في بعض المناسبات خدمةً للمصالح السياسية للاعبين المعارضين للنظام السوري. فالتوقيت المخطط لمثل هذه التصريحات التي تسبق بعض المناسبات السياسية المهمة مثل اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو مفاوضات سلام يساهم في تسييس هذه النتائج ويضر بمصداقية الأدلة من خلال دفع بعض الناس إلى التشكيك في الدوافع. مثال على ذلك صور التعذيب المسربة من «قيصر» الشهر، والتي تضمّنت ٥٣ ألف صورة توثق عمليات التعذيب والقتل لحوالي ١١ ألف معتقل من قبل الجهاز الأمني السوري تم تهريبها من قبل أحد العناصر السابقين في الجيش السوري، الملقّب بـ«قيصر».³⁴ نشر التقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قبل يومين فقط من بدء محادثات السلام بين النظام السوري والمعارضة في جنيف، سويسرا من أجل التأثير على نتائج المحادثات. بالرغم من قيام فريق من المحامين، والأطباء الشرعيين، والخبراء في المعلومات الرقمية بالتحقق من صحة الصور، إلا أن توقيت التقرير وتورط دولة قطر المناهضة للنظام السوري والتي مؤلت التقرير دفع البعض إلى التشكيك في مصداقيته. «لقد بات من الراجح توقيت التقارير حول الانتهاكات الجماعية مع مناسبات سياسية مهمة من أجل التأثير عليها، وهو أمر مفهوم، إلا أنه سييس الأعمال الوحشية وأدى في معظم الحالات إلى إلحاق الضرر بمصداقية اللاعبين والأدلة المعنية»، على حد قول مصطفى حديد، رئيس منظمة «دولتي».³⁵

تعزيز العدالة الإنتقالية: الحفاظ على زخم المساءلة

«هدفنا الرئيس في إطار المناصرة اليوم هو ضمان عدم المساومة على موضوع المساءلة المستقبلية على طاولة المفاوضات والتخلي عنها والحرص على أن تبقى المساءلة من الأولويات»
- علا رمضان، مؤسسة منظمة بدائل ومديرتها التنفيذية.³⁶

هناك إجماع عام بين المنظمات السورية على أهمية مواصلة جهودها في إطار المناصرة لضمان مناقشة موضوع المساءلة على طاولة المفاوضات، لكن ما يدعو للقلق هو أن بعض اللاعبين الوطنيين والدوليين المعنيين في النزاع ومبادرات السلام على حد سواء لديهم مصالح مشتركة في منع تطبيق مثل هذه العملية، وتختلف دوافعهم من التضحية بالعدالة من أجل السلام، مفترضين بأن طلب العدالة والمساءلة خلال محادثات السلام يعرّض المفاوضات للخطر ويؤدّد أمد النزاع، إلى حماية حلفائهم المحليين من مواجهة إدانات.³⁷ وأكثر الأمثلة شيوعاً عن مثل هذا الاحتمال هو قانون العفو العام الذي أقرته النخب السياسية اللبنانية في العام ١٩٩١ كجزء من اتفاق الطائف لحماية أنفسها من خلال العفو عن كافة الجرائم السياسية وجرائم الحرب التي تم ارتكابها قبل صدور القانون.³⁸ لذلك، يركّز اللاعبون السوريون جهودهم في إطار المناصرة على ملاحقة الأطراف المتفاوضة والجهات الراعية لهم لإدراج التزامهم بالعدالة والمساءلة في اتفاق السلام أو أقله الحرص على عدم المساومة على المساءلة المستقبلية. «يتركّز معظم عملنا على حث اللاعبين النافذين الدوليين على عدم التوقف عن إثارة مسألة العدالة والمساءلة للتمكّن من إدراجها في اتفاق السلام، أو أقله إبقاء احتمال حدوث المساءلة مفتوحاً»، بحسب قول سلمى كحالة، مؤسسة منظمة «دولتي» ومديرتها التنفيذية.³⁹

بالرغم من أهمية تعزيز العدالة الإنتقالية، تراجعت هذه الجهود في الستين الأخيرتين، الأمر الذي قد يحد من فرص تطبيق المساءلة في المستقبل. يشرح مصطفى حديد، رئيس منظمة دولتي: «إن العمل على العدالة الإنتقالية في سوريا أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى بسبب تعقيد الوضع، وعدد الانتهاكات، وتعدّد الجناة، والميل الحديث إلى التضحية بالعدالة من أجل دعم مبادرات السلام. هذا وتضال عدد منظمات المجتمع المدني التي تعمل على هذا الموضوع إلى حد كبير عوضاً عن تكثيف جهودها للحرص على تطبيقها. والسؤال المهم هنا هو ما الدافع وراء العمل على هذا المفهوم في السابق وحالياً؟»⁴⁰ لكن بعض الناشطين السوريين يعزّون هذه المشكلة إلى النقص في الأموال المخصصة لدعم جهود المناصرة السورية، والتي كانت أفضل بكثير حتى مطلع العام ٢٠١٤، بينما تعود الأسباب بالنسبة إلى آخرين إلى غياب العمل الجماعي وعدم وجود استراتيجية طويلة الأمد واضحة المعالم. يذكر بسام الأحمد، أحد مؤسسي منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» ومديرها التنفيذي: «معظم الجهود التي نبذلها في إطار المناصرة هي مؤقتة وتقتصر على عدد الاجتماعات التي رعاها لاعبون دوليون قليلون على هامش محادثات السلام التي تعقد بين الفينة والأخرى. وهذه الجهود تتم بشكل أساسي من قبل منظمات فردية أو ناشطين، الأمر الذي يحد من تأثيرهم ويقلل احتمالات تمويلهم».

42

تستهدف غالبية جهود المناصرة بوجه خاص لاعبين خارجيين بالرغم من أهمية استهدافها أيضاً الجمهور السوري. «في بداية الأمر، تعمّدنا أن يخوض في هذه الجهود لاعبون سوريون للضغط على صناع سياسة نافذين خارجيين لدعم العملية، لكن بيتين اليوم بأن أولئك اللاعبين الخارجيين أصبحوا الجمهور الأساسي وبانت الجهود أقل استهدافاً للسوريين الذين يعتبرون أكثر المستفيدين من تلك العملية، بالرغم من أن الحاجة إلى ذلك ضرورية ومهمّة اليوم»، بحسب قول مصطفى حديد، رئيس «دولتي».⁴³ يساعد ذلك على تفسير الارتباك العرضي، لدى السوريين، والناجم عن قلة المعلومات حول هدف جهود المناصرة والنتائج المرتقبة.⁴⁴ يقول بسام الأحمد، أحد مؤسسي «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» ومديرها التنفيذي، شارحاً: «يشعر الناس بالارتباك عادةً لجهلهم بالفارق بين جهود المناصرة والتحرّك القانوني. فجهود المناصرة ضرورية لإطلاع الناس حول ما عليهم توقعه لئلا يتوقعون نتائج فورية ذلك أن النتيجة قد لا تتحقق إلا بعض سنوات، أو قد لا تتحقق على الإطلاق».⁴⁵

من الضحايا إلى اللاعبين: تمكين الضحايا من التعبير عن مطالبهم

«نحن نطالب بالحرية لأحبائنا، ولن نسأم أو نهزم أبداً حتى إطلاق سراحهم. نريد ان يسمع العالم كله صوتنا».

- فدوى محمد، مؤسسة مشاركة لمنظمة عائلات من أجل الحرية^{٤٦}

خلافاً لمساعي العدالة الإنتقالية، يُعدّ العمل مع جماعات الضحايا أقلّ الميادين تطوراً على الإطلاق. لطالما أرجأ اللاعبون السوريون مساعيهم للعمل مع الضحايا، ومنحهم القدرة، إلا أنهم أصبحوا اليوم أكثر إدراكاً لأهمية العمل مع الناجين وعوائل الضحايا لما يؤثّر ذلك على مستقبل عملية العدالة الإنتقالية. لهذه الغاية، سجّل تزايد بسيط في عدد المبادرات التي تهدف إلى تشجيع جماعات الضحايا على تنظيم أنفسهم، وتزويدهم بالدعم اللازم. ركّزت هذه المساعي بشكل خاص على العمل مع معتقلين سابقين وعوائل معتقلين ومفقودين قسريين، وهو ما يعتبره أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني الداعمة لها من أولى الأولويات، إذ تدرك المنظمات السورية اليوم بشكل أكبر ضرورة تجنيد جماعات الضحايا ليس من أجل مناصرة مطالبهم فحسب، وإنما أيضاً لتزويد مجتمعاتهم بالدعم والتضامن معهم. تشير مها غريز، مسؤولة المشروع في منظمة «اليوم التالي»: «تعمل جماعات الضحايا عادةً لسنوات عديدة قبل أن تتمكن من تحقيق أي نتائج ملموسة، لذلك يجب أن تشعر بأن هذا العمل لا يستهلك وقتها وجهدها فحسب، وإنما ينشئ أيضاً شبكة دعم وتضامن يمكنها التعويل عليها».^{٤٧}

مع ذلك، لا تزال هذه المبادرات الرامية إلى إنشاء جماعات ضحايا تقتصر على نقاشات بين صغار الأعضاء الأساسيين الذين يخططون لإنشاء هيئات أو حركات لتمثيل أنفسهم. تشارك المنظمات التي أُجريت معها مقابلات ضمن هذا البحث في ثلاث مبادرات يبدو بأنها المساعي الوحيدة الحالية التي تجري بشكل ناشط وحصري مع جماعات الضحايا لمنحهم الدعم. بدأت هذه المبادرات الثلاث بجمع مجموعة صغيرة من الأشخاص، وتزويدهم بالمساحة والفرصة لمناقشة احتياجاتهم والسبل الممكنة لتبليتها. في هذا السياق، تتولى منظمة «اليوم التالي» اثنين من هذه المبادرات اللتين تدعمان مجموعة من المعتقلين السابقين في سجن صيدنايا، ومجموعة أخرى من المعتقلات السابقات. لكن تبقى هذه المساعي في بداياتها حيث لا تزال المناقشات جارية بين أصحاب المصلحة لمعرفة احتياجاتهم فضلاً عن الخطوات التالية التي يجب اتخاذها. يقول دياب سريّة، مدير البرامج في منظمة «اليوم التالي»: «لقد نظمنا مؤتمراً في شهر آب/أغسطس من العام الماضي للمحتجزين وعوائل المفقودين القسريين بهدف تزويدهم بمساحة للتحدث معاً واستكشاف ما الذي سيقومون به لإيصال صوتهم، وكيف. ونحن بانتظار معرفة ما يريدونه لتقديم المساعدة لهم في تحقيق مطالبهم».^{٤٨}

أما المبادرة الثالثة «عائلات من أجل الحرية»، المدعومة من عدد من منظمات المجتمع المدني، فقد وصلت إلى مرحلة أكثر تقدماً بقليل، وهي ناشطة منذ شباط/فبراير ٢٠١٧. ^{٤٩} تحركت هذه المجموعة مستخدمة أساليب مختلفة، كالقيام بالاعتصامات، وعقد الاجتماعات مع المسؤولين، وإجراء المقابلات، وإصدار البيانات، وتوجيه الرسائل، وتنظيم الحملات للضغط على جميع المجموعات من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين، فضلاً عن تسهيل إمكانية الوصول إلى مراكز الاعتقال، وتوفير معلومات عن مصيرهم.^{٥٠} مع ذلك، تبقى محدودة بفريق أساسي صغير يضم خمس قريبات سوريات لمعتقلين أو مفقودين قسريين. يحاول الأعضاء توسيع المجموعة وتحولها إلى حركة شاملة تمثل الناس من جميع الخلفيات والآراء السياسية. لقد تمكنت هذه المجموعة، من خلال تحركاتها، على الفور من استقطاب تغطية إعلامية واسعة، إلا أنها لا تزال تسعى إلى تحقيق الأثر عينه على أرض الواقع. تشير فدوى محمد، إحدى الشركاء المؤسسين لـ«عائلات من أجل الحرية»: «لقد تمكنا حتى الآن من التنسيق مع مجموعات صغيرة تتفق معنا حول المطالب، وتبدي استعداداً لتنظيم المناسبات التي ندعو إليها والمشاركة فيها. ونسعى حالياً إلى رصد أعضاء محليين أساسيين في مناطق مختلفة ليتمكنوا من تجنيد مجتمعاتهم وإنشاء شبكات قد تتحول إلى مجموعات ضغط في جميع أنحاء البلاد».^{٥١} تدعم المنظمات السورية هذه المبادرات عبر تزويدها بفرص إقامة العلاقات والتواصل مع عوائل معتقلين في بلدان أخرى مرّوا بتجارب مماثلة، لتبادل المعارف وتعزيز التضامن. تضيف زهور محمود، مسؤولة المناصرة والاتصالات في منظمة دولتي: «نحاول مساعدتهم قدر الإمكان من دون التدخل في تطلعاتهم التي ينشدونها. من ناحية أخرى، نحاول تجنيد مصادرنا وشبكاتنا داخل سوريا وخارجها لتسهيل الطريق أمام اجتماعاتهم وتزويدهم بالدعم المطلوب».^{٥٢}

أدى غياب المبادرة لدى الضحايا في التعبير عن مطالبهم ضمن إطار موحد، ورغبة اللاعبين السوريين في السماح بحدوث ذلك بشكل طبيعي، إلى عرقلة هذه المساعي. ويبدو أن غالبية الضحايا داخل سوريا أو خارجها منغشون، بشكل رئيس، بمسألة الصمود وتأمين احتياجاتهم الأساسية، فبات تحقيق هذه المساعي أمراً صعباً للغاية. في هذا الصدد، تشرح مها غريّر، مديرة المشاريع في «اليوم التالي»، قائلة: «كان جلياً منذ اللقاء الأول مع المعتقلات انشغالهنّ بشكل أساسي بالمسائل اليومية الشخصية كالعمل، وتأمين الوثائق، والإقامة، والسكن في بلدان اللجوء. ولم يناقش الأوضاع السياسية أو المطالب السياسية العامة إلا عدد قليل منهن».^{٥٣} لذلك، كان اللاعبون السوريون يخشون فرض أنفسهم واستراتيجياتهم على الضحايا، الأمر الذي قد ساهم في خلق هذا الفراغ. من جهته، يقول دياب سريّة، مدير البرامج في «اليوم التالي»: «تكمن المشكلة في جزء منها في عدم محاولة الضحايا أخذ زمام المبادرة وتفويض أنفسهم للتعبير عن مطالبهم. من ناحية أخرى، نخشى فرض أي أمر عليهم. لذلك، حاولنا لفترة طويلة إظهار استعدادنا لدعم أي مبادرة من دون تولي زمام الأمور بأنفسنا».^{٥٤} بالإضافة إلى ذلك، أدى غياب التكتيكات الفعالة لتجنيد أعضاء جدد وتوسيع شبكة مبادرات جماعات الضحايا الأخيرة إلى الحد من حجمها، وتأثيرها، ونجاحها.

في المقابل، ارتكبت المنظمات السورية أخطاء أدت إلى عرقلة تلك المبادرات. لذا، تولّد شعور عام بعدم الثقة لدى الضحايا الذين يشعرون بالاستغلال من قبل منظمات مختلفة تتخلّى عنهم حالما تجد أنها لم تعد تحتاج إليهم، من دون إعطائهم الدعم أو متابعتهم. في هذا السياق، يقول مصطفى حديد، رئيس منظمة دولتي: «لقد تمّ استغلال بعض الضحايا وأسرهم بكل ما للكلمة من معنى من قبل بعض اللاعبين العاملين على مسألة العدالة الإنتقالية للترويج لمشروع ما أو أجندة سياسية بدلاً من تمكينهم. وهكذا، تمّ التخلّي عن هؤلاء الناس، فتحوّلت آمالهم الكبيرة إلى خيبة أمل وفقدان للثقة بالمفهوم عامّة والقيمين عليه».^{٥٥} بالإضافة إلى ذلك، أصبحوا غير مبالين بالمساهمة في أي تغيير نتيجة إخفاقات المبادرات السابقة غير المرتبطة بشكل مباشر بإنشاء جماعات الضحايا. تشرح مها غريّر، مديرة مشاريع «اليوم التالي»، قائلة: «أثر فشل العديد من المبادرات التي علموا بها أو شاركوا فيها، بشكل سلبي على آمالهم ورغبتهم في أن يصبحوا أدوات فاعلة لتبليّة مطالبهم».^{٥٦} علاوة على ذلك، يفتقر غالبية العمل في هذا المجال إلى استراتيجيات واضحة بشأن كيفية تحفيز الضحايا والعمل معهم لكي يصبحوا لاعبين فاعلين، ما قد يفسّر غياب جماعات ضحايا راسخة في سوريا.^{٥٧}

الرؤية: غياب الاستراتيجيات للخطوات اللاحقة

«علينا إعادة تحديد معنى الانتقال لأن تحقيق عدالة انتقالية شاملة لم يعد سارياً بعد الآن»

- مؤسسة منظمة «دولتي» ومديرتها التنفيذية.^{٥٨}

تتلاشى آمال إنشاء حكومة انتقالية داعمة لعملية تحقيق عدالة انتقالية شاملة نتيجة تغيّر الديناميكيات السياسية والعسكرية للنزاع السوري. فخلال الأشهر الأولى للثورة السلمية، بُدلت الجهود لتحقيق عدالة انتقالية في سوريا، بشكل أساسي، على افتراض حصول انتقال سياسي كامل في المستقبل القريب. وهكذا بُنيت هذه الافتراضات حول فكرة أنّ الحكومة الإنتقالية سوف تكون داعمة لتحقيق عدالة انتقالية عادلة وشاملة لأنّ العديد من المدنيين وجماعات المعارضة كانت تدعو إلى ذلك، ولأنّ نظام الأسد كان الطرف الأساسي الذي يرتكب انتهاكات حقوق الإنسان. كان ذلك جلياً في خرائط الطرق الأولى التي وضعتها منظمات المجتمع المدني السورية حول كيفية تطبيق العدالة الإنتقالية في سوريا^{٥٩}، وما هي الآليات التي يجب استخدامها، غير أنّ العدد الهائل للجرائم المرتكبة من آلاف اللاعبين المحليين والأجانب على مدى السنوات الست الماضية من الصراع، والمشاركين في الوقت عينه في مفاوضات السلام، يجعل الافتراضية السابقة غير أكيدة. يقول بسام الأحمد، الشريك المؤسس لمنظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» ومديرتها التنفيذية: «سيكون الوضع ما بعد الصراع في سوريا مختلفاً في ما يتعلق بعملية العدالة الإنتقالية التي تدرنا عليها وأعدناها. فالجناة من مختلف الأطراف المتنازعة سيشكلون على الأرجح جزءاً من المرحلة الإنتقالية، الأمر الذي سيعيق الإنتقال الكامل ويشكّل تحديات خطيرة للعدالة الإنتقالية»^{٦٠}.

كان من الصعب دفع المنظمات السورية للتحدّث عن توقعاتها بالتوصّل إلى عملية شاملة للعدالة الإنتقالية في المستقبل القريب، أما من أدلى برأيه فقد أظهر تشاؤماً حياً ذلك. في المقابل، توقع بعض العاملين في هذا المجال، التضحية بالعدالة من أجل ضمان السلام. إذ يُتوقع من النظام السوري المسؤول عن غالبية الجرائم المرتكبة في سوريا الاستمرار في التصديّ لجهود المساءلة كافة. كما قد لمس تحول أيضاً لدى بعض المعارضين للنظام السوري، لا سيما الفصائل المسلحة، التي بدأت أيضاً بمواجهة مبادرات المساءلة لحماية نفسها. في هذا السياق، قال رامي نخلة، منسق المشروع السوري في منظمة «لا سلام بلا عدالة»: «على الأقل، تُتهم بعض الجماعات المسلحة على جانبي الأطراف السورية المتفاوضة، بارتكاب انتهاكات وجرائم حرب يطالب السوريون بحاسبة فاعليتها. وبالتالي، من السهل جداً تصوّر سيناريو يتفق الفريقان من خلاله على التخلي عن أي محادثات حول العدالة والمساءلة لأنها تعارض مصالحهم»^{٦١} في المقابل، توفّع آخرون التوصّل إلى تسوية يتمّ من خلالها تطبيق عدالة انتقالية جزئية أو سطحية من أجل تحقيق خطوة وإعادة تأهيل مجرمي الحرب. ويمكن أيضاً استخدام التعويضات في المستقبل لمنح الناس إحساساً زائفاً بالعدالة، عبر منحهم المال، للضحية قديماً من دون محاسبة الجناة.^{٦٢} برزت توقعات متطرفة أخرى، كإدراج عفو عام في اتفاق السلام، أو تنفيذ «عدالة المنتصر» بحيث يُعاقب أعداء محدّدون، من دون أن تلقى هذه التوقعات تأييداً كبيراً من جميع الذين تمت مقابلتهم.

بما أن المستقبل غير واضح المعالم، لا يزال بإمكان المنظمات السورية التحرك أكثر لتفعيل أنشطتها قدر الإمكان في تحديد مستقبل سوريا، إلا أنّ ديناميكيات الصراع السوري تتغيّر بسرعة ما يصعب عليها إمكانية التصرف دوماً بشكل استباقي. مع ذلك، يمكن للمنظمات السورية تعزيز تأثيرها من خلال الإشراف على المفاوضات القائمة للاستجابة بسرعة للقضايا ذات الصلة التي تمّ تداولها والتأثير عليها، وعبر التدخّل بناءً على دراسات قائمة على الأدلة، وآراء أبناء بلدها السوريين، والاقتراحات الصادرة عن الخبراء وسياسات أخرى. تشير شبنام مجتهد، المحللة القانونية والاستراتيجية في المركز السوري للعدالة والمساءلة: «من الصعب عدم التفاعل مع ما يجري حولك، ولكن حتى عند التفاعل، لا بد من الحرص على أن يتم ذلك بشكل مطلع وسريع لضخ بعض الواقعية في هذه المناقشات أو المبادرات»^{٦٣}. كذلك، لا بدّ للمنظمات السورية من أخذ العبرة من تجارب أخرى جرت فيها التحولات السياسية بطريقة فوضوية ومعقّدة، كما في أميركا اللاتينية، وحتّى عندما فشلت المساعي نحو العدالة الانتقالية، كما في العراق. حينها، يمكن لهذه المنظمات محاولة ربط هذه الدروس المستفادة بالسياق السوري وتطبيقها من أجل تعزيز الخبرات المحلية حول كيفية التعامل مع بعض التحديات المتوقعة. من جهة أخرى، على اللاعبين السوريين أيضاً مضاعفة جهودهم لتجنيد مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المحلية دعماً للعدالة الإنتقالية. وهكذا، يمكنها أن تشكّل مجموعات ضغط ومقاومة في حال فُرضت قيود لتقويض العدالة الإنتقالية أو بعض آلياتها. يقول المحامي والناشط إبراهيم القاسم: «لا يمكن التنبؤ بما ستبدو عليه المهمة النهائية لأي لجنة لتقصي الحقائق، لكننا نستطيع أن نوّدي دورنا لجعل لجنة الحقيقة هذه ذات مغزى قدر الإمكان»^{٦٤}.

علاوة على ذلك، يبدو أن المنظمات السورية لا تعرض مواقف واضحة من التحديات المتكررة التي تواجه العدالة الإنتقالية. تشير المواد التي تتناول موضوع العدالة الإنتقالية في سوريا بقوة إلى أن العاملين من السوريين في هذا المجال يسعون إلى تحقيق عدالة انتقالية شاملة على الفور، ولكن العدد الهائل من الضحايا والانتهاكات، وانعدام الموارد، يحول دون القدرة على تنفيذ العملية المثالية المنشودة دفعة واحدة. فالعدالة الإنتقالية هي مقاربة شاملة تؤثّر كل آلية من آلياتها على بقية العملية، وبالتالي، لا بدّ من أن تبدأ هذه المنظمات، بالتشاور مع أبناء بلدها السوريين، بالتفكير حول وضع تسلسل قابل للتطبيق للعدالة الانتقالية على أساس الاحتياجات والموارد المتاحة. فعلى سبيل المثال، يؤثّر عدم إصلاح النظام القضائي بشكل مباشر على عملية المساءلة ولن تكون المحاكم ذات منفعة. من المهم، بالتالي، البدء بالتفكير في الآليات الحيوية التي ينبغي تنفيذها أولاً من أجل تمهيد الطريق للآليات الأخرى التي سيتم تنفيذها في المستقبل. تقول شبنام مجتهد، المحللة القانونية والاستراتيجية في المركز السوري للعدالة والمساءلة: «يعلم الكثيرون معنى العدالة الإنتقالية وما هي الآليات المختلفة التي يجب اتباعها، إلا أن الحلقة المفقودة تكمن في البدء

بالتفكير حول تحديد أولويات مختلف الآليات وفقاً للموارد والخبرات المتاحة».^{٦٥}

قد يكون من الصعب في هذه المرحلة التفكير في عملية تسلسل تفصيلية، إلا أنه لا بدّ من البدء في تحديد الآليات الأساسية التي يتعين تنفيذها لتحقيق السلام المستدام والعدالة الشاملة. في هذا السياق، يجب أن تكون عملية البت في هذه الآليات الأساسية تشاركية وشاملة، على أن تتم بالتشاور مع المجتمعات المحلية، وينبغي أيضاً إعادة تقييمها بشكل دوري لتعكس التغيرات الحاصلة في احتياجات الناس، وتوقعاتهم، ومطالبهم.

الخاتمة: مضاعفة المساعي نحو العدالة الإنتقالية

«للأسف، لن يسلم أحد في سوريا إذا لم تأخذ العدالة مجراها»

- المدير التنفيذي في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وائل سواح.^{٦٦}

بدأت بعض المنظمات السورية بتغيير استراتيجياتها على المدى القصير بحثاً عن آليات مساءلة سابقة للعملية الإنتقالية بهدف تحويل مساعي العدالة الإنتقالية خلال النزاع إلى أفعال ملموسة. فحاول بعض العاملين في هذا المجال اعتماد مبدأ الولاية القضائية العالمية لمواصلة سعيهم وراء احتمالات بديلة للعدالة الجنائية أمام المحاكم الوطنية في الدول الأوروبية. في المقابل، بدأ آخرون بتعديل خططهم بما يتناسب مع كفاح طويل لتحقيق العدالة الإنتقالية. وياشر العاملون في هذا المجال من السوريين بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات لدعم مسارات قضائية أوسع مستقبلاً، مع إدراكهم بأن معظم البيانات التي قاموا بتوثيقها قد لا تكون مقبولة كأدلة في إطار الإجراءات القضائية. هذا فضلاً عن التزايد البسيط لعدد المبادرات التي تهدف إلى تمكين الضحايا من التأثير على مستقبل عملية العدالة الإنتقالية. هذا وتركز جهود المناصرة بشكل كبير على عدم المساومة، على طاولة المفاوضات، على عملية المساءلة في المستقبل أو التخلي عنها.

بالرغم من هذه الجهود، تبتدت الآمال بقيام حكومة انتقالية تدعم عملية تحقيق عدالة انتقالية شاملة نتيجة تغيّر الديناميكيات السياسية والعسكرية للنزاع السوري. فهناك انطباع عام بأن مجرمي الحرب، من مختلف الأطراف المتحاربة، سيستغلون على الأرجح جزءاً من الفترة الإنتقالية، الأمر الذي سيجعل عملية الإنتقال السياسي أكثر تعقيداً ويقوّض المساعي نحو العدالة الإنتقالية. مع ذلك، تعمل قلة من المنظمات فقط بشكل مستقل وموقت لمعالجة بعضاً من المشاكل المتوقعة، بينما تركّز باقي المنظمات على تحديد الحاجات والأولويات الحالية ذلك أن العمل على استراتيجيات لمستقبل مجهول قد يكون بمثابة مضيعة للوقت والجهد.

مع ذلك، لا تقتصر صعوبة التنبؤ بالمستقبل فحسب على التحديات التي قد تنشأ، إنما أيضاً على الفرص القادمة. منذ بدء الثورة في العام ٢٠١١، يتابع الناشطون والمنظمات السورية جهودهم التحضيرية لتحقيق عدالة انتقالية على الرغم من الوضع الأمني الخانق وتصاعد حدّة العنف. بالرغم من ظروف الحرب، يبذل اللاعبون المحليون جهوداً كبيرة من أجل العدالة، وتُعدّ الأدلة التي جُمعت ووُثقت مهمة جداً في ظلّ هذا النزاع القائم. يجري ذلك بالرغم من العدد الهائل من اللاعبين المحليين والدوليين الذين يواصلون ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية تلحق بالأذى بالشهود فضلاً عن الأدلة التي يتمّ جمعها. بالتالي، تعتبر سوريا واحدة من الدول القليلة التي تبذل جهوداً متقدمة في مسار العدالة الإنتقالية في ظلّ الصراع القائم. كذلك، نجح اللاعبون في مجال العدالة الإنتقالية في التكيف مع التغييرات والبحث عن طرق بديلة لتطبيق مبدأ المحاسبة حتى قبل بدأ المرحلة الإنتقالية. وتمكنت المنظمات السورية من زيادة تأثيرها بشكل كبير من خلال مراقبة ما يجري عن كثب والاستجابة بسرعة للقضايا ذات الصلة لتكون أنشطتها فعالة ومؤثرة قدر الإمكان في تحديد هذه المرحلة، حتى عندما تحقق في التصرف بشكل استباقي.

علاوةً على ذلك، هناك الكثير من العوامل التمكينية التي قد تدعم المنظمات السورية في جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة الإنتقالية في الوقت المناسب. يشعر العديد من السوريين بأنّ المرحلة الإنتقالية قد بدأت ولا يمكن إيقافها. يقول المحامي والناشط ابراهيم القاسم، في هذا الصدد: «العدالة الإنتقالية، كما يشير اسمها، تخدم العدالة في المرحلة الإنتقالية. وقد بدأت هذه المرحلة في سوريا فعلياً ولن تعود سوريا أبداً إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠١١. ونحن نسعى إلى أن تكون هذه المرحلة عادلة بالنسبة إلى الجميع».^{٦٧} من الصعب تجاهل العدالة في ظلّ الانتهاكات الواسعة، والحجم الكبير للوثائق، ورغبة الناس في معرفة ما حدث، لا سيما عوائل المعتقلين والمفقودين،^{٦٨} وقد أصبحت محاولات محاسبة اللاعبين المحليين أكثر شيوعاً، ما يشير إلى رفع صوت الناس حول مطالبهم، فضلاً عن أن هذا الأمر قد يدعم الضغوطات الممارسة من أجل تحقيق العدالة الإنتقالية حتى ولو بعد سنوات عدّة.^{٦٩} إن الثمن الباهظ لتجاهل العدالة يتمثل في إطالة الصراع عبر إثارة الانتقام، أو إشعال صراع آخر في مرحلة لاحقة، وقد يؤدي أيضاً دوراً داعماً لصالح تنفيذ هذه العملية.^{٧٠} يشير معتصم السيوفي، المدير التنفيذي لمنظمة «اليوم التالي»، في هذا السياق، إلى أنّ: «الحوار لا يدور اليوم حول تحقيق العدالة الإنتقالية أم لا، فالمفهوم متجذّر في قلوب السوريين وعقولهم ولا يمكن تجاهله. وبالتالي، يركّز الحوار في الوقت الراهن على نوعية العدالة الإنتقالية التي يجب تحقيقها، وكيفية جعلها عادلة وشاملة قدر الإمكان».^{٧١}

تظهر هذه الدراسة وجود هامش كبير لإحداث تقدم من قبل المجموعات السورية والأطراف العاملون في هذا المجال على تحقيق العدالة الإنتقالية. لذلك، تهدف التوصيات التالية إلى مساعدة المنظمات السورية والمجتمع الدولي على معالجة بعض الثغرات التي تمّ تناولها في هذا البحث، فضلاً عن دعم تنفيذ العدالة الإنتقالية الشاملة والجامعة والشرعية لمساعدة الضحايا وأسرهم على تقبّل الوضع وإكمال مسيرتهم.

إدارة التوقعات وإعداد تقارير شفافة

لابدّ من أن نوضح للناس الأهداف والقيود الواقعية لمساعي العدالة الإنتقالية من أجل إدارة التوقعات وعدم منح الناس أملاً زائفاً، مما يقوّض مصداقية أي عملية لإرساء العدالة مستقبلاً واللاعبين المشاركين فيها. ومن المهم أيضاً مدّ قنوات تواصل واضحة ومتاحة، وراصدة لآخر التطورات بشكل منتظم لكي يظل أصحاب المصلحة على اطلاع بما يحدث.

تحسين عملية التوثيق

على جميع العاملين من السوريين في موضوع العدالة الإنتقالية اعتماد إجراءات توثيقية موحّدة لجمع البيانات، والتحقّق منها، وحفظها لتفادي الاستنساخ الذي يؤدي إلى هدر الموارد، وإضعاف البيانات، ويتسبب بالمر لا مبرّر له للضحايا وأسرهم. يجب كذلك الأمر توثيق الانتهاكات التي يرتكبها جميع اللاعبين بشكل محايد، وتسليط الضوء عليها لتعزيز مصداقية اللاعبين المشاركين فيها والبيانات التي تمّ جمعها، والامتناع عن تسييس الأدلة التي جمعت لخدمة مصالح محدّدة عبر توكّي الحذر بشأن سياق ومصالح اللاعبين المشاركين في جمع تلك المعلومات أو الكشف عنها. من المهم، على حدّ سواء، وضع حماية الضحايا والأدلة في قائمة الأولويات من خلال تقييم شامل للضرر الناتج عن الإفصاح عن الأدلة.

المنصرة الإيجابية

العمل على مضاعفة مساعي المنصرة التي تستهدف السوريين بهدف تصحيح سوء الفهم الواسع الانتشار لمفهوم العدالة الإنتقالية، وتجنيد المجتمع لممارسة الضغط دعماً لتنفيذ عدالة انتقالية واجبة. في موازاة ذلك، لابدّ من اعتماد خطاب يطالب بالعدالة لجميع السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ودمج مساعي المنصرة في استراتيجية شاملة وطويلة الأجل للابتعاد عما هو متاح والتحوّل نحو ما هو ضروري. ولتوفير الوقت والجهد، على اللاعبين السوريين السعي التعاون معاً حيثما أمكن، وتنسيق جهودهم في مجال التوعية.

تمكين الضحايا

على المنظمات السورية مضاعفة جهودها الرامية إلى العمل مع مجموعات الضحايا لتمكينها. عليها، لتحقيق هذه الغاية، وضع الاستراتيجيات الواضحة حول كيفية تحفيز الضحايا، وتشجيعهم، والعمل معهم لينشطوا في إيجاد الحلول، فضلاً عن تحريك مصادرها وشبكاتنا داخل سوريا وخارجها لتسهيل عمل مجموعات الضحايا، وتزويدها بالدعم المطلوب.

إلى جانب ذلك، على مجموعات الضحايا أيضاً وضع الاستراتيجيات الواضحة لتطويع أعضاء جدد، وتوسيع شبكاتنا خارج نطاق أعضائها الأساسيين لتوسيع نطاق انتشارهم وتأثيرهم. على هذه المجموعات، بالتالي، إعطاء الأولوية لتقديم الدعم لأصحاب المصلحة، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية، من أجل توليد إحساس بالجماعة والتضامن في ما بينهم، فضلاً عن البدء بالتواصل مع جمهور أوسع لتقديم الدعم الواسع النطاق من خلال شرح سبب وجود هذه المجموعات، وما الذي تحاول تحقيقه، عبر إقامة اتصالات واضحة وموثوقة وقنوات متابعة معها.

استراتيجيات واضحة

لابدّ للمنظمات السورية من أن تبدأ بالعمل فوراً على خطط جماعية لمواجهة التحديات المرتقبة في المستقبل القريب والمتوسط الأجل. ويمكنها زيادة تأثيرها عبر رصد المفاوضات الجارية والاستجابة بسرعة للقضايا ذات الصلة التي تمّ تناولها. كذلك، قد يساعد، على سبيل المثال، النظر إلى البلدان التي كان فيها الإنتقال السياسي فوضوياً أو غير كامل، في ربط الدروس المستفادة بالسياق السوري والنهوض بالخبرات المحلية في كيفية التعامل مع بعض التحديات المتوقعة.

بالإضافة إلى ذلك، على المنظمات السورية البدء، عبر التشاور مع أبناء بلدها، بالتفكير في تطوير تسلسل بّناء للعدالة الإنتقالية استناداً إلى الاحتياجات والموارد المتاحة. وكخطوة أولى، من الضروري البدء بالتفكير في الآليات الحيوية التي ينبغي تنفيذها أولاً من أجل إرساء أسس الآليات الأخرى التي يتعين تنفيذها أيضاً لتحقيق السلام المستدام والعدالة الشاملة في المستقبل. والجدير بالذكر أن هذه الآلية يجب أن تكون شاملة وتقيّم بشكل دوري لعكس التغييرات في احتياجات الناس، وتوقعاتهم، ومطالبهم.

الشمولية

الحرص على عدم تبني الخطاب المتحيز الذي يركز على بعض الانتهاكات، أو يسيئها، وهو أمر لا بد منه للحفاظ على مصداقية المنظمات السورية وعملها. ومن المهم أيضاً أن تواصل هذه المنظمات تطوير مساعيها بحيث تكون أكثر شمولية وتعمل مع جميع السوريين بغض النظر عن خلفياتهم السياسية، أو الدينية، أو العرقية، وعلى الرغم من انتماءاتهم السياسية.

التمويل الطويل الأجل

تُسمّر الجهود المبذولة لتحقيق العدالة، خلال أي نزاع قائم، بالتعقيد الشديد، وتُعدّ مهمة صعبة يستحيل تنفيذها على الوجه الصحيح في ظلّ غياب التمويل المستدام والممنوح. يجب، بالتالي، تحويل التمويل إلى دعم مستدام للحؤول دون الأضرار الناجمة عن التغيرات والريية. ولهذه الغاية، على المانحين الدوليين الابتعاد عن التمويل القصير الأجل لتخفيف الصعوبات المالية التي تواجه اللاعبين المحليين، والسماح لهم، في المقابل، بالابتعاد عن التخطيط الموجه نحو المشاريع واعتماد استراتيجيات شاملة وطويلة الأجل. كذلك، على الجهات المانحة عدم اعتماد الانتقائية في اختيار المشاريع التي تمولها لخدمة مصالحها السياسية، والسماح للاعبين المحليين بالعمل على أولوياتهم.

بناء القدرات

تكييف أنشطة بناء قدرات اللاعبين السوريين بحيث تكون شاملة ولا تنحصر في اساليب التدريب التقليدية المكررة. كذلك، ينبغي أن يُصمّم التدريب وفقاً للأولويات التي يحددها اللاعبون السوريون والتي تتناسب أكثر مع بناء هيئات خبرة مستدامة وقابلة للاستنساخ داخل البلاد. أعرب العاملون في موضوع العدالة الإنتقالية، على سبيل المثال، عن حاجتهم إلى التدريب الفني في قضايا مثل التحقيق الجنائي، والطب الشرعي، وتقدير الأضرار، وغيرها.

مواصلة الضغط تحقيقاً للعدالة والمساءلة

على اللاعبين الدوليين مواصلة استخدام نفوذهم من أجل ملاحقة الأطراف المتفاوضة والراعيين لهم لإدراج التزامهم بالعدالة والمساءلة في اتفاق السلام، أو على الأقل الحرص على عدم مصادرة قضية المساءلة مستقبلاً.

الامتناع عن تسييس مساعي المساءلة

لابدّ من وقف كافة محاولات استخدام مساعي المساءلة بما يصبّ في مصالح الدول التي تدعمها، مما يقوّض مصداقية العمل واللاعبين المشاركين فيه. من هنا، على اللاعبين الدوليين الذين يعملون على تعزيز العدالة الإنتقالية إظهار الدقّة في ما يتعلق بالإطار السياسي الذي يعملون فيه.

- 1- Mazen Darwish (2017), 'How to do Justice? Accountability for Mass Atrocities in Syria' Heinrich-Böll-Stiftung, 3 March 2017, https://www.youtube.com/watch?v=Rws-l1Y-K9s&list=PLQoUnPhwq7cxxAnEeY9_EtkBgYff1bsxp&index=3 (accessed June 5, 2017).
- 2- Author's interview via Skype with Mustafa Haid, May 2017.
- 3- Author's interview via Skype with Salma Kahale, March 2017.
- 4- The Day After (2012), 'Supporting a Democratic Transition in Syria', The Day After, 28 August 2012, <http://thedayafter-sy.org/wp-content/uploads/2014/12/thedayafteren.pdf>. (accessed July 5, 2016).
- 5- Author's interview via Skype with Mustafa Haid, May 2017.
- 6- Author's interview via Skype with Wael Sawah, May 2017.
- 7- Author's interview via Skype with Mutasem al-Syoufi, May 2017.
- 8- Author's interview via Skype with Mutasem al-Syoufi, May 2017.
- 9- Author's interview via Skype with Maha Ghreer, May 2017.
- 10- Khaled Hawas (2017), 'How to do Justice? Accountability for Mass Atrocities in Syria' Heinrich-Böll-Stiftung, 3 March 2017, https://www.youtube.com/watch?v=syjF3LxTTsw&index=2&list=PLQoUnPhwq7cxxAnEeY9_EtkBgYff1bsxp (accessed June 5, 2017).
- 11- Ian Black (2014), 'Russia and China Veto UN Move to Refer Syria to International Criminal Court', The Guardian, 22 May 2014, <https://www.>
- 12- Reuters (2016), 'French judge to investigate disappearance of Franco-Syrians in Syria' Reuters, 27 October 2016, <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-france-judge-idUSKCN12R2HE>(accessed May 5, 2017).
- 13- The Day After (2012), 'Supporting a Democratic Transition in Syria', The Day After, 28 August 2012, <http://thedayafter-sy.org> (accessed June 5, 2017).
- 14- Anthony Faiola and Rick Noack (2017), 'For Syrian victims, the path to justice runs through Europe', The Washington Post, 2 March 2017, http://wapo.st/2ma2kaC?tid=ss_tw&utm_term=.8d8249cd497f (accessed June 8, 2017).
- 15- Anwar al-Bunni (2017), 'How to do Justice? Accountability for Mass Atrocities in Syria' Heinrich-Böll-Stiftung, 3 March 2017, https://www.youtube.com/watch?v=syjF3LxTTsw&index=2&list=PLQoUnPhwq7cxxAnEeY9_EtkBgYff1bsxp (accessed June 5, 2017).
- 16- Author's interview via Skype with Bassam a-Ahmad, April 2017.
- 17- Author's interview via Skype with Ibrahim Alkasem, May 2017.
- 18- Author's interview via Skype with Wael Sawah, March 2017.
- 19- Anwar al-Bunni (2017), 'How to do Justice? Accountability for Mass Atrocities in Syria' Heinrich-Böll-Stiftung, 3 March 2017, https://www.youtube.com/watch?v=syjF3LxTTsw&index=2&list=PLQoUnPhwq7cxxAnEeY9_EtkBgYff1bsxp (accessed June 5, 2017).
- 20- Author's interview via Skype with Mutasem al-Syoufi, May 2017.
- 21- Author's interview via Skype with Bassam a-Ahmad, April 2017.
- 22- Syria Justice and Accountability Centre (2017), 'When "Public Interest Litigation" Isn't in the Public's Interest: Universal Jurisdiction and the Case against Assad' 2 March 2017, <https://syriaaccountability.org/updates/2017/03/02/when-public-interest-litigation-isnt-in-the-publics-interest-universal-jurisdiction-and-the-case-against-assad/> (accessed June 3, 2017).
- 23- Author interview via Skype with Bassam a-Ahmad, April 2017.
- 24- Author's interview via Skype with Shabnam Mojtahedi, May 2017.
- 25- Author's interview via Skype with Mutasem al-Syoufi, May 2017.
- 26- Author's interview via Skype with Shabnam Mojtahedi, May 2017.
- 27- Author's interview via Skype with Rami Nakhla, May 2017.
- 28- Author's interview via Skype with Shabnam Mojtahedi, May 2017.
- 29- United National Human Rights (2011), 'Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic f', OHCHR, 22 August 2011, <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IIICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx> (accessed 27 June 2017).
- 30- Author's interview via Skype with Wael Sawah, May 2017.
- 31- The Syrian Network for Human Rights (2016), 'Assad Regime Carried Out 93 Percent of Civilian Killings in Syria', The Syrian Observer, 16 November 2016, http://syrianobserver.com/EN/News/31967/Assad_Regime_Carried_Out_Percent_Civilian_Killings_Syria_Monitor (accessed 13 July 2017).
- 32- Author's interview via Skype with Bassam a-Ahmad, April 2017.
- 33- Author's interview via Skype with Bassam a-Ahmad, April 2017.
- 34- Human Rights Watch (2015), 'Syria: Stories Behind Photos of Killed Detainees', Human Rights Watch, 16 December 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/12/16/syria-stories-behind-photos-killed-detainees> (accessed 3 June 2017).
- 35- Author's interview via Skype with Mustafa Haid, May 2017.
- 36- Author interview via Skype with Oula Ramadan, June 2017.
- 37- Author interview via Skype with Mutasem al-Syoufi, May 2017.
- 38- Elizabeth Picard and Alexander Ramsbotham (2012), 'Reconciliation, reform and resilience: Positive peace for Lebanon', Accord, June 2012, http://www.c-r.org/downloads/Accord24_Lebanon_ENG_0.pdf (accessed 20 June 2017).
- 39- Author interview via Skype with Salma Kahale, March 2017.
- 40- Author interview via Skype with Mustafa Haid, May 2017.
- 41- Author interview via Skype with Oula Ramadan, June 2017.
- 42- Author interview via Skype with Bassam a-Ahmad, April 2017.
- 43- Author interview via Skype with Mustafa Haid, May 2017.
- 44- This was clear in the confusion caused by the advocacy efforts done by a Syrian lawyer, Haitham al-Maleh, who submitted a file to the International Criminal Court (ICC) about the war crimes committed by the Syrian regime. The aim of this move was to draw attention to the failure of the international mechanisms to stop the crimes committed by the Syrian regime, nonetheless this action led to a widespread misunderstanding about the ICC's acceptance to investigate the regimes crimes. The confusion was caused when al-Maleh received an automatic notification for the confirming of the recipient of the file, which was perceived by some as a sign for the beginning of the investigations.
- 45- Author interview via Skype with Bassam al-Ahmad, April 2017.
- 46- Author's interview via Skype with Fadwa Mohammed, May 2017.
- 47- Author's interview via Skype with Maha Ghreer, May 2017.
- 48- Author's interview via Skype with Diab Serriya, May 2017.
- 49- For more information check their Facebook page, Families For Freedom, <https://www.facebook.com/SyrianFamilies/> (accessed 4 May 2017).
- 50- Author's interview via Skype with Zuhour Mahmoud, May 2017.
- 51- Author's interview via Skype with Fadwa Mohammed, May 2017.
- 52- Author's interview via Skype with Zuhour Mahmoud, May 2017.

- 53- Author interview via Skype with Zuhour Mahmoud, May 2017.
- 54- Author interview via Skype with Diab Serriya, May 2017.
- 55- Author interview via Skype with Mustafa Haid, May 2017.
- 56- Author interview via Skype with Maha Ghrer, May 2017.
- 57- Author interview via Skype with Maha Ghrer, May 2017.
- 58- Author's interview via Skype with Salma Kahale, March 2017.
- 59- The earliest road map was published as a report by the Day after organisation in 2012, where a group of Syrian experts met regularly for six months to develop a joined vision for a plan on how to implement transitional justice in Syria.
- 60- Author's interview via Skype with Bassam a-Ahmad, April 2017.
- 61- Author interview via Skype with Rami Nakhla, May 2017.
- 62- Author's interview via Skype with Ibrahim Alkasem, May 2017.
- 63- Author's interview via Skype with Shabnam Mojtahedi, May 2017.
- 64- Author's interview via Skype with Ibrahim Alkasem, May 2017.
- 65- Author's interview via Skype with Shabnam Mojtahedi, May 2017.
- 66- Author's interview via Skype with Wael Sawah, March 2017.
- 67- Author's interview via Skype with Ibrahim Alkasem, May 2017.
- 68- Author's interview via Skype with Wael Sawah, March 2017.
- 69- Author interview via Skype with Oula Ramadan, June 2017.
- 70- Author's interview via Skype with Rami Nakhla , May 2017.
- 71- Author's interview via Skype with Mutasem al-Syoufi, May 2017.

عن الكاتب

حايد حايد هوصحفي وزميل باحث في شاتهام هاوس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما هو زميل غير مقيم لدى المجلس الأطلسي في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط. يركز على السياسات الأمنية والحكم الرشيد وحل النزاعات والحركات الكردية والإسلامية. سابقاً، كان مدير البرامج لسوريا والعراق في مؤسسة هينرش بل مكتب الشرق الأوسط في بيروت. عمل بصفة مساعد حماية في مجال الخدمات المجتمعية في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دمشق. حائز على شهادة جامعية في علم الاجتماع، ودبلوم الدراسات العليا في الإرشاد، ودرجة الماجستير في التنمية الاجتماعية وحل النزاعات.

شكر وتقدير

تم هذا البحث بفضل مساهمة ودعم العديد من المنظمات والعاملين في مجال العدالة الإنتقالية والذين تبادلوا معارفهم وخبراتهم. كما نتوجه بالشكر الجزيل الى د. بنتي شيللر ونادين العلي وراشيل روزنباوم وهبة حيدر في مؤسسة هينرش بل مكتب الشرق الأوسط في بيروت على مشورتهم وتعديلاتهم ودعمهم الدؤوب في تحقيق هذا البحث. والتقدير الكبير للسيدة ليلي الودعات ولجميع من تم اجراء المقابلات معهم من دون كشف هوياتهم والذين أثروا نتائج هذا البحث بتعليقاتهم المهمة.